

مرسوم اتحادي رقم (27) لسنة 2024
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية غويانا
التعاونية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية غويانا التعاونية للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، والتي تم التوقيع عليها في مدينة دبي بتاريخ 24 مارس 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية

على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



اتفاقية

بين

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة

وحكومة جمهورية غويانا التعاونية

للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات



إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية غويانا التعاونية المشار إليهما فيما بعد "الطرفين المتعاقدين"،
رغبة منهما في خلق إطار عمل مستقر والحفاظ على ظروف مثلى للاستثمارات وتحفيز التعاون الاقتصادي بين الدولتين؛
اعترافاً منهما بأن تعزيز والحماية المتبادلة لمثل هذه الاستثمارات سيؤدي إلى تحفيز الأنشطة التجارية ذات المنفعة المتبادلة وزيادة الرخاء في كلا الطرفين المتعاقدين؛
واعترافاً منهما أن إطار عمل مستقر للاستثمار سيعظم الاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية وتحسين المستويات المعيشية في كلا الطرفين المتعاقدين؛

فقد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1)

تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية:

1. يعني المصطلح استثمار جميع أنواع الأصول التي يملكها بشكل مباشر أو غير مباشر ويستثمرها مستثمرون من طرف متعاقد واحد في إقليم دولة الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لقوانينه وتشريعاته، وتشمل بالأخص:
 - (أ) الأموال المنقولة وغير المنقولة وأيضا أي حقوق أخرى، مثل الرهونات، التعهدات، حق الاستعمال والحقوق المشابهة؛
 - (ب) حصص، أسهم، سندات دين والاشكال الأخرى من المشاركة في شركة؛
 - (ج) سندات دين، سندات، قروض والاشكال الأخرى للدين السيادي؛
 - (د) مطالبات مالية أو أي أصول أخرى أو أداء ذات قيمة اقتصادية؛
 - (هـ) قرض إلى مشروع؛



و) أي نوع اخر من الفائدة في مشروع؛

ز) الفائدة الناتجة عن:

(1) امتياز ممنوح بموجب قانون طرف او بموجب عقد؛

(2) بناء جاهر للتسليم، عقد انتاج او مشاركة أرباح؛ او

(3) عقود أخرى مشابهة.

ح) حقوق ملكية فكرية او صناعية، بما فيه الحقوق المتعلقة بحقوق النشر،

براءات الاختراع، العلامات التجارية، الاسماء التجارية، التصاميم الصناعية،

العمليات التقنية والدراية والشهرة ذات الصلة بالاستثمار، و

ط) الحقوق الممنوحة قانونا او بموجب عقد مثل الامتياز، التراخيص، الاذونات

او التصاريح. الموارد الطبيعية غير مشمولة بهذه الاتفاقية لكلا الطرفين

المتعاقدين.

المطالبات المالية التي تنطوي على نوع الفائدة المنصوص عليها في الفقرات (أ) إلى

(ك) أعلاه لا تشمل:

(1) العقود التجارية لبيع السلع او الخدمات من قبل مواطن او شركة من

طرف متعاقد الى مواطن او شركة في إقليم الطرف المتعاقد الاخر؛ أو

(2) تمديد الائتمان فيما يتعلق بصفقة تجارية، مثل التمويل التجاري.

يهدف التأهل كاستثمار لأغراض هذه الاتفاقية، يجب ان تتوفر للأصل سمات

الاستثمار، بما في ذلك مدة معينة، الالتزام براس مال أو موارد أخرى، توقع

الكسب او الأرباح، وتحمل المخاطر.

أي قرار تحكيم او أي قرار أو حكم صادر فيما يتعلق باستثمار لن يعتبر كاستثمار

لأغراض هذه الاتفاقية.



2. يعني المصطلح "مستثمر من طرف متعاقد":

- أ) أي شخص طبيعي من مواطني ذلك الطرف المتعاقد وفقا لتشريعاته؛
ب) أي شخص اعتباري يؤسس او ينظم وفقا لتشريعات ذلك الطرف المتعاقد.

3. يعني المصطلح "اقليم":

- أ) فيما يتعلق بدولة الإمارات العربية المتحدة عند استخدامه بمعناه الجغرافي إقليم دولة الإمارات العربية المتحدة تحت سيادتها بما في ذلك المنطقة خارج البحر الإقليمي والفضاء الجوي والمناطق البحرية والتي تمارس عليها دولة الإمارات العربية المتحدة حقوق سيادية وقضائية فيما يتعلق بالأنشطة في مياهها، قاع البحر، التربة التحتية ذات الصلة باستكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية وفقا لقوانينها والقانون الدولي.
ب) فيما يتعلق بجمهورية غويانا التعاونية: يعني إقليم جمهورية غويانا التعاونية بما فيه الأرض، المياه الإقليمية والمجال الجوي فوقها والمناطق البحرية الأخرى وتشمل المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري الذي تمارس عليه جمهورية غويانا التعاونية السيادة، حقوق سيادية أو سلطة مطلقة وفقا لقوانينها السارية ذات الصلة، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 عن قانون البحار والقانون الدولي.

المادة 2

تنمية الاستثمارات

يقوم كل طرف متعاقد، وفق سياسته العامة في مجال الاستثمار الأجنبي، بتشجيع استثمارات المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر في اقليمه ويسمح أو يأذن بهذه الاستثمارات وفقا لقوانينه وتشريعاته ويخلق ظروف ملائمة لمثل هذه الاستثمارات.



المادة 3

تشجيع وحماية الاستثمارات

- 1- يقوم كل طرف متعاقد بمنح الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر في إقليم الطرف المذكور اولاً معاملة منصفة وعادلة وحماية وامن كاملة وفق قوانينه وتشريعاته ومبادئ القانون الدولي.
- 2- لمزيد من اليقين، يخل الطرف المتعاقد بالالتزام بتوفير معاملة عادلة ومنصفة المنصوص عليها في الفقرة 1 فقط إذا اعتمد تدابير أو سلسلة من التدابير التي تشكل:
 - أ) الحرمان من العدالة في الإجراءات القضائية الجنائية أو المدنية أو الإدارية؛
 - ب) سلوك تعسفي بشكل واضح؛
 - ج) المضايقة، الاكراه، الاجبار او أي سلوك مماثل سيء النية.
- 3- لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين بأي حال من الأحوال عن طريق تدابير تمييزية إعاقة إدارة الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر أو الاحتفاظ بها أو استخدامها أو التمتع بها أو التصرف بها.
- 4- على كل طرف متعاقد الايفاء بالتزاماته فيما يتعلق باستثمارات المستثمرين من طرف متعاقد.
- 5- ان البت انه قد تم الاخلال بحكم اخر من هذه الاتفاقية او لاتفاقية دولية منفصلة لا يثبت انه قد تم الاخلال بهذه المادة.



المادة 4

معاملة الدولة الاولى بالرعاية

- 1- يقوم كل طرف متعاقد بمنح استثمارات الطرف المتعاقد الاخر واستثماراتهم معاملة لا تقل افضلية عن تلك التي يمنحها، في ظروف مماثلة، الى مستثمرين من أي دولة ثالثة واستثماراتهم، فيما يتعلق بإدارة، عمل، تشغيل والتصرف في الاستثمارات.
- 2- لا تفسر احكام هذه الاتفاقية على انها تلزم طرف متعاقد على ان يمد الى المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر منافع أي معاملة، افضلية أو امتياز ناتج عن:
 - أ- العضوية في اتفاقية تكامل اقتصادي إقليمي او منظمة أو اتحاد جمركي قائم او مستقبلاً، الذي يكون أحد الطرفين المتعاقدين طرف او قد يصبح طرف فيها؛ أو
 - ب- أي اتفاقية دولية او ترتيب يتعلق كلياً او رئيسياً بالضرائب أو أي تشريع محلي يتعلق كلياً او رئيسياً بالضرائب.
- 3- لا تسري احكام هذه المادة على المشتريات الحكومية، الدعم الحكومي، والقروض، الضمانات، التأمين الممنوح الى الشركات المحلية.

المادة 5

المعاملة الوطنية

1. يقوم كل طرف متعاقد بمنح المستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر ولاستثماراتهم معاملة لا تقل افضلية عن المعاملة التي يمنحها في ظروف مماثلة الى مستثمريه واستثماراتهم، فقط فيما يتعلق، بالإدارة، تسيير، تشغيل والتصرف في الاستثمارات.



2. لا تسري احكام هذه المادة على المشتريات الحكومية الدعم الحكومي، والقروض، الضمانات، التامين الممنوح الى الشركات المحلية ولن تمنع أي من الطرفين المتعاقدين من منح حوافز خاصة الى مواطنيها وشركاتها فقط وفقا لقوانينه وتشريعاته بهدف تحفيز خلق او نمو الصناعات المحلية. بشرط الا تعيق هذه الحوافز الاستثمارات او النشاطات ذات الصلة باستثمار لمواطني وشركات الطرف المتعاقد الاخر.

المادة 6

المصادرة

1. لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين مصادرة أو تأمين أو اتخاذ تدابير أخرى مماثلة لها تأثير مماثل (يشار إليها فيما يلي بـ "المصادرة") ضد استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر، باستثناء الحالات التي تتم فيها المصادرة:
 - أ) لأغراض عامة؛
 - ب) على أساس غير تمييزي؛
 - ج) دفع تعويض فوري مناسب وفعال؛ و
 - د) وفقاً للإجراءات القانونية.
2. يكون التعويض مساوياً للقيمة السوقية للاستثمار مباشرة قبل اتخاذ تدابير المصادرة أو مباشرة قبل المعرفة العامة بالتدابير الوشيكة الحدوث، أيهما يحدث أولاً (المشار إليه فيما يلي بـ "تاريخ القيمة"). لغرض التوضيح، يتم تطبيق تاريخ القيمة لتقييم التعويض الذي سيدفع بغض النظر عما إذا تم استيفاء المعايير المحددة في الفقرة 1 من هذه المادة.



3. يتم احتساب القيمة السوقية بعملة حرة قابلة للتحويل، وفق سعر الصرف السائد بتاريخ القيمة. يشمل التعويض الفائدة بسعر تجاري ثابت وفعال لمعايير سوق تلك العملة، والمستحقة من تاريخ المصادرة حتى تاريخ الدفع. يدفع التعويض بدون أي تأخير أي مبرر، يكون قابل للتحقيق والتحويل بحرية. ان لم يكن من الممكن التأكد من القيمة السوقية العادلة، يحدد التعويض بطريقة عادلة تأخذ في الحسبان جميع العوامل ذات الصلة والظروف، مثل راس المال المستثمر، وطبيعة ومدة الاستثمار، الاستبدال، القيمة الدفترية والشهرة.
4. بدون الاخلال بالية تسوية النزاعات المنشأة في المادة 12 الفقرة 4، فانه يجوز الاعتراض على قانونية التدابير ومبلغ التعويض امام السلطات القضائية للطرف المتعاقد الذي يتبناها. للمستثمر المتأثر بالإجراء الذي اتخذه طرف متعاقد الحق في المراجعة الفورية او الاعتراض على قضيته أمام محكمة قانون او منصة مستقلة محايدة لذلك الطرف المتعاقد.
5. بالرغم من أحكام هذه المادة، لن تتعرض الأصول السيادية والصناديق السيادية للتأميم، الاستحواذ، الحجز او التجميد، أو تجميدها قبل طرف متعاقد ولا ان يخضع لأي من هذه التدابير بشكل مباشر أو غير مباشر بطلب من طرف ثالث.

المادة 7

التعويض عن الخسائر

- 1- عندما تتعرض استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين للخسائر في إقليم دولة الطرف المتعاقد الاخر بسبب الحرب أو نزاع مسلح آخر، ثورة، اضطرابات مدنية، حالة طوارئ وطنية، ثورة، شغب أو أحداث مشابهة في إقليم الطرف المتعاقد



الأخر فإنها تمنح فيما يتعلق بالاسترداد، التعويض أو التعويضات الأخرى، معاملة لا تقل رعاية عن المعاملة التي يمنحها إلى مستثمريه أو لمستثمرين من أي طرف ثالث، أيها أكثر رعاية.

2- دون المساس بأحكام الفقرة 1 من هذه المادة، فإن مستثمر من احدى الدولتين المتعاقدين والذي في أي من المواقف المشار إليها في تلك الفقرة يتعرض الى خسارة في اقليم الدولة المتعاقدة الاخر نتيجة ل:

أ- حجز، مصادرة أو الاستحواذ على استثماراته او جزء منها من قبل قوات هذا الاخير او سلطاته؛

ب- تدمير استثماراته او جزء منها من قبل قوات هذا الاخير او سلطاته، والذي لم يقتضيه الموقف،
يمنح استرداد او تعويض.

المادة 8

التحويلات

1. يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بالتأكيد على ان تتم التحويلات المتعلقة باستثمار بحرية وبدون تأخير الى وخارج اقليمها. تشمل هذه التحويلات:
 - أ) راس المال الاولي والمبالغ الإضافية للمحافظة على او زيادة استثمار؛
 - ب) العائدات من الاستثمار؛
 - ج) العوائد من بيع جميع او أي جزء من الاستثمار او من التصفية الكلية او الجزئية للاستثمار؛
 - د) المدفوعات بموجب عقد، وتشمل اتفاقية قرض؛

هـ) دخل الافراد العاملين من الخارج فيما يتعلق باستثمار في اقليمه؛ و



- و) المدفوعات بموجب المادتين 6 و7 من هذه الاتفاقية.
2. يسمح كل طرف من الطرفين المتعاقدين بالتحويلات ذات العلاقة باستثمار بعملة قابلة للتحويل بحرية في بسعر سوق الصرف السائد في تاريخ التحويل.
3. بالرغم من احكام هذه المادة يجوز لطرف متعاقد منع او تأخير او تعليق تحويل عن طريق التطبيق العادل، غير التمييزي وحسن النية لقوانينه ذات الصلة بـ:
- أ) إجراءات الإفلاس، إعادة هيكلة الشركة او الاعسار؛
- ب) الامتثال للأوامر أو الأحكام في الإجراءات القضائية أو الإدارية؛
- ج) الامتثال بالالتزامات الضريبية.

المادة 9

الحرمان من المنافع

1. لن تتوفر منافع هذه الاتفاقية الى مستثمر من طرف متعاقد، إذا كان الغرض الرئيسي خلف الحصول على جنسية ذلك الطرف المتعاقد هو الحصول على منافع بموجب هذه الاتفاقية والتي لن تتوفر للمستثمر خلاف ذلك.
2. يجوز لطرف متعاقد ان يحرم من منافع هذه الاتفاقية:
- أ) الى مستثمر من الطرف المتعاقد الاخر الذي يكون شخص اعتباري لمثل هذا الطرف المتعاقد الاخر والى استثمارات ذلك المستثمر إذا امتلك او تحكم بالشخص الاعتباري اشخاص من طرف غير متعاقد ولم يكن الطرف القائم بالحرمان يقيم علاقات دبلوماسية مع الطرف غير المتعاقد.
- ب) لمستثمر الذي هو شخص اعتباري من الطرف المتعاقد الآخر والى استثمارات ذلك المستثمر إذا كان مستثمر من طرف غير متعاقد يمتلك او يتحكم في



الشخص الاعتباري او ان لم يكن للشخص الاعتباري أنشطة تجارية حقيقية في اقليم الطرف المتعاقد الاخر؛ أو
ج) لمستثمر الذي يمتلك جنسية طرف ثالث لهدف رئيسي هو الحصول على منافع هذه الاتفاقية والتي لن تتوفر له بخلاف ذلك.

المادة 10

حظر متطلبات الأداء

1. لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين فرض او إلزام المتطلبات التالية، أو فرض الالتزام أو التعهد، فيما يتعلق بإدارة، تسيير او تشغيل استثمار لمستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر في اقليمه:

أ) لتصدير مستوى معين أو نسبة مئوية من البضائع؛

ب) لتحقيق نسبة معينة من المحتوى المحلي؛

ج) لشراء أو استخدام أو إعطاء تفضيل لسلعة أنتجت في اقليمه، أو شراء سلعة أو خدمة من أي شخص في اقليمه؛

د) ربط حجم أو قيمة الواردات إلى حجم أو قيمة الصادرات أو مبلغ لتدفقات العملات الأجنبية المرتبطة بهذا الاستثمار.

هـ) تقييد مبيعات السلع او الخدمات التي ينتجها أو يقدمه الاستثمار في اقليمه بالربط بين تلك المبيعات وحجم أو قيمة صادراته او مكتسباته من العملات الأجنبية.

و) نقل التكنولوجيا، عملية إنتاجية، او معرفة ملكية الى شخص في اقليمه؛

ز) لتوريد حصرا من إقليم الطرف سلعة ينتجها الاستثمار أو خدمة يوفرها الى سوق إقليمي محدد أو إلى الأسواق العالمية؛ أو



(1) لشراء، استخدام او منح افضلية، في اقليمه، لتكنولوجيا الطرف
او لشخص من الطرف؛ او

(2) منع شراء أو استخدام، او منح افضلية في اقليمه الى تكنولوجيا.

2. التدابير التي تتطلب من استثمار استخدام تكنولوجيا لتلبية متطلبات بيئية،
والسلامة أو الصحة المطبقة عموماً لا يتعارض مع الفقرات الفرعية (1-و)، (1-
ز) و(3-ه).

3. لا يجوز لطرف اشتراط استلام أو استمرار تلقي افضلية، فيما يتصل باستثمار
مشمول أو أي استثمار آخر في اقليمه، على الامتثال للمتطلبات التالية:

(أ) تحقيق مستوى معين من المحتوى المحلي؛

(ب) لشراء، استخدام أو منح افضلية الى سلعة منتجة في اقليمه، أو لشراء
سلعة من منتج لها في اقليمه؛

(ج) ربط حجم أو قيمة الواردات إلى حجم أو قيمة الصادرات أو مبلغ
لتدفقات العملات الأجنبية المرتبطة بهذا الاستثمار.

(د) تقييد مبيعات السلع او الخدمات التي ينتجها أو يقدمه الاستثمار في
اقليمه بالربط بين تلك المبيعات وحجم أو قيمة صادراته او مكتسباته
من العملات الأجنبية، أو

(هـ)

(1) لشراء، استخدام او منح افضلية، في اقليمه، لتكنولوجيا

الطرف او لشخص من الطرف؛ او

(2) منع شراء أو استخدام، او منح افضلية في اقليمه الى

تكنولوجيا.



4. فيما يتعلق بالفقرتين 1 و3:

أ) لا تمنع الفقرة 3 طرف من اشتراط تلقي او استمرار تلقي افضلية، فيما يتعلق باستثمار مشمول أو أي استثمار اخر في اقليمه، للامثال مع متطلب تحديد موقع الإنتاج، توفير خدمة، تدريب الموظفين، العمال، بناء او توسعة مرافق معينة، او القيام بالبحوث والتطوير، او الامثال مع متطلب تنمية المساواة بين الجنسين، في اقليمه؛

ب) لا تسري الفقرات (1-و)، (1-ز) و(3-هـ) إذا:

1) كان فرض الشرط أو التزام أو تعهد يتم فرضه بواسطة محكمة أو محكمة إدارية أو سلطة تنافسية لتصحيح انتهاك مزعوم لقانون المنافسة المحلية.

2) أجاز طرف استخدام حق الملكية الفكرية وفقا للمادة 31 من اتفاق تريبس، أو تدير تتطلب الكشف عن المعلومات المتعلقة بالملكية التي تندرج ضمن النطاق، ويتسق مع المادة 39 من اتفاق تريبس.

ج) لا تسري الفقرات الفرعية (1-ز) و(3-هـ) على تدير يتبناه طرف متعاقد فيما يتعلق بالمؤسسات المالية.

5. لا تسري الفقرتين 1 و3 على متطلب غير المتطلبات الموضحة في تلك الفقرات.

6. الاحكام المذكورة في:

أ) لا تنطبق الفقرات الفرعية 1 (أ) و(ب) و(ج)، و (3-أ) و(ب)، متطلب تأهيل لسلعة أو خدمة فيما يتعلق ببرامج المعونة الخارجية؛ وتشجيع الصادرات

ب) لا تنطبق الفقرات الفرعية (1-ب) (ج) (د) (هـ) (و) و (3-أ) (ب) و (هـ) على المشتريات من طرف أو مؤسسة تابعة للدولة؛ و



ج) لا تنطبق الفقرات الفرعية (3-أ) و (ب) على متطلب مفروض من قبل طرف مستورد ذي صلة بمحتوى سلعة ضروري للتأهل لتعريف تفضيلية أو الحصص التفضيلية.

7. هذه المادة لا تحول دون إنفاذ أي التزام أو تعهد أو شرط بين أطراف خاصة، إذا لم يفرض طرف أو يتطلب التزام أو تعهد أو شرط.

المادة 11

حق التنظيم

1. لا يوجد في هذه الاتفاقية ما يمكن تفسيره على أنه يمنع طرف متعاقد من تبني، الحفاظ أو تنفيذ أي تدابير التي غير ذلك تتعارض مع هذه الاتفاقية والتي يعتبرها ضرورية لغرض:

أ) ضمان الامتثال للقوانين واللوائح للطرف المتعاقد التي لا تتعارض مع هذه الاتفاقية؛

ب) حماية البيئة أو الإنسان، أو الحياة النباتية أو الصحة؛

ج) تنظيم حفظ الموارد الطبيعية الناضبة الحياة أو غير الحياة؛ أو

د) ضمان الحفاظ على أو استعادة السلم أو الأمن القومي، أو حماية مصالحه الأمنية الأساسية.

2. أن الحفاظ على أو إنفاذ هذه التدابير يخضع لشرط ألا تطبق بطريقة تعسفية، تمييزية أو غير مبررة أو لا تشكل قيداً مقنعاً على الاستثمارات من الطرف المتعاقد الآخر.



المادة 12

تسوية النزاعات الاستثمارية بين المستثمر والطرف المتعاقد الاخر

1. تسري هذه المادة على النزاعات القانونية بين مستثمر من أحد الطرفين المتعاقدين والطرف المتعاقد الاخر الناتجة عن استثمار للمذكور اولاً في إقليم دولة الطرف المتعاقد الأخير. يتعلق مثل هذا النزاع بالإخلال المزعوم بالتزام للطرف المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية والذي تسبب بخسائر او اضرار الى المستثمر من الطرف المتعاقد الاخر.
2. لبدأ المشاورات، على المستثمر ان يسلم الى الطرف المتعاقد اخطار كتابي. على الاخطار ان يحدد تفاصيل النزاع مثل:
 - أ) اسم وعنوان المستثمر المتنازع؛
 - ب) احكام هذه الاتفاقية المزعوم انه تم الاخلال بها؛ و
 - ج) الأسس الواقعية والقانونية للادعاء.
3. إذا لم يكن من الممكن حل النزاع وديا خلال ستة أشهر من تاريخ استلام الاخطار الكتابي، يتم إحالة الطلب بناء على طلب المستثمر للتسوية كما يلي:
 - أ) من قبل محكمة مختصة للطرف المتعاقد الذي يقوم على اقليمه الاستثمار؛ أو
 - ب) التحكيم من قبل المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية (ICSID)، المنشأ بموجب اتفاقية تسوية النزاعات الاستثمارية بين الدول ومواطني الدول الأخرى، المفتوحة للتوقيع بواشنطن بتاريخ 18 مارس 1965 بشرط ان يكون كلا الطرفين المتعاقدين طرفاً في الاتفاقية المذكورة؛ أو
 - ج) المرافق الإضافية لمركز تسوية النزاعات الاستثمارية، إذا ما كان فقط أحد الطرفين المتعاقدين من الموقعين على اتفاقية واشنطن؛ أو



د) التحكيم امام محكمة تتألف من ثلاث محكمين وفقاً لقواعد تحكيم لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (UNCITRAL) كما عدلت في عام 2010. في حالة التحكيم، يوافق وبشكل مسبق كل من الطرفين المتعاقدين، بهذه الاتفاقية اتفاق لا رجعة فيه على أن يقدم أي نزاع مماثل الى محكمة تشكل وفقاً للقواعد المذكورة.

4. يكون الحكم نهائي وملزم. يؤكد كل من الطرفين المتعاقدين على الاعتراف وتنفيذ حكم التحكيم وفقاً لقوانينه وتشريعاته وقواعد ومبادئ القانون الدولي.
5. النزاعات التي تنشأ من أي عقد مبرم بين المستثمر وكيان معين لطرف متعاقد او حكومته المحلية بشأن استثمار هؤلاء المستثمرين يتم تسويته وفقاً لإجراءات تسوية النزاعات المنصوص عليها فيه.
6. في حالة تقديم نزاع استثماري للحل بموجب أحد المنصات المنصوص عليها في الفقرة 3 من هذه المادة، فان هذا الاختيار يكون نهائي.
7. لا يجوز تقديم نزاع للحل عن طريق التحكيم بموجب الفقرة 3 من هذه المادة إذا ما نقضت أكثر من خمس سنوات من التاريخ الذي تحصل فيه المستثمر اولاً او كان يجب ان يتحصل فيه على المعرفة بالإخلال المزعوم والضرر أو الخسارة التي تكبدها المذكور اخرأ.

المادة 13

تسوية النزاعات بين الطرفين المتعاقدين

1. أي نزاع بين الطرفين المتعاقدين بشأن تفسير او تطبيق هذه الاتفاقية يجب، وبأقصى حد ممكن، ان يتم تسويته عن طريق التشاور و/أو القنوات الدبلوماسية الاخرى.



2. إذا لم يستطع الطرفين المتعاقدين التوصل الى اتفاق خلال ست (6) أشهر تالية للتاريخ الذي طلبت فيه المشاورات و/أو القنوات الدبلوماسية الأخرى من قبل أي من الطرفين المتعاقدين، فإن النزاع بناء على طلب الطرف المتعاقد، يقدم الى محكمة تحكيم. في غياب اتفاق بين الطرفين المتعاقدين على عكس ذلك، تعقد الإجراءات التحكيمية وفقا للقواعد الاختيارية للمحكمة الدائمة للتحكيم لتحكيم النزاعات بين دولتين، فيما عدا ما هو معدل من قبل الطرفين المتعاقدين أو هذه الاتفاقية.
3. الا إذا ما اتفق الطرفين المتعاقدين على غير ذلك، يتم تسوية النزاع عن طريق محكمة تحكيم تتألف من ثلاث محكمين. يقوم كل طرف متعاقد بتعيين محكم خلال فترة شهرين اثنين من تاريخ تلقي أي من الطرفين المتعاقدين من الطرف المتعاقد الاخر طلب تحكيم. يقوم المحكمان المختاران سوية وفي خلال فترة شهرين اثنين إضافية، باختيار محكم ثالث من مواطني دولة ثالثة. متى ما تمت الموافقة على المحكم الثالث من قبل الطرفين المتعاقدين، فإنه يعين كرئيس للمحكمة.
4. إذا لم يتم اختيار أي عضو في محكمة التحكيم خلال الفترات الزمنية المحددة في الفقرة 3 من هذه المادة، فإنه بناء على دعوة أي من الطرفين المتعاقدين يقوم الأمين العام للمحكمة الدائمة للتحكيم، بناء على تقديره، بتعيين المحكم او المحكمين الذين لم يتم تعيينهم بعد.
5. تعقد إجراءات التحكيم في لاهاي، هولندا.
6. تصدر محكمة التحكيم قرارها بأغلبية الأصوات. ويكون القرار نهائي وملزم على كلا الطرفين المتعاقدين.



7. تتحمل النفقات المتكبدة للمحكّمين، والتكاليف الأخرى الخاصة بالإجراءات، بنفس القدر من الطرفين. التحكيم، ومع ذلك، يجوز لمحكمة التحكيم في تقديرها، ان تقرر أن نسبة أعلى من التكاليف تدفع من قبل أحد الطرفين المتعاقدين.

المادة 14

دخول وإقامة الموظفين

1. يقوم الطرفان المتعاقدين في إطار قوانينهما الوطنية واللوائح أن تنظر بعين العطف إلى طلبات الدخول والإقامة للأشخاص من أي الطرفين المتعاقدين فيما يتعلق باستثمار.
2. وفقا لقوانينه وتشريعاته، يجوز لطرف متعاقد ان يسمح للمشاريع بتعيين مناصب إدارية عليا الى اشخاص طبيعيين من أي جنسية محددة، بشرط ان يكونوا من مواطني دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع كلا الطرفين المتعاقدين.

المادة 15

تطبيق الاتفاقية

تسري هذه الاتفاقية على الاستثمارات التي يتم القيام بها في إقليم دولة أحد الطرفين المتعاقدين وفقا لقوانينه وتشريعاته من قبل مستثمرين من الطرف المتعاقد الاخر قبل او بعد دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، ولكن لن تسري على أي نزاع تم تسويته قبل دخولها حيز النفاذ.



المادة 16

التعديلات

يجوز تعديل هذه الاتفاقية كتابة بالاتفاق المتبادل من كلا الطرفين المتعاقدين.
وتدخل التعديلات حيز النفاذ بنفس إجراءات نفاذ الاتفاقية.

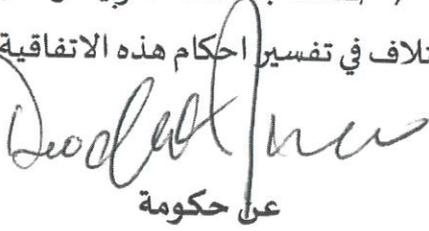
المادة 17

الدخول حيز النفاذ، المدة والانهاء

1. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثين يوما من تاريخ تبادل اخر اخطار كتابي، عن طريق القنوات الدبلوماسية، باكتمال الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ في الطرفين المتعاقدين.
2. تظل هذه الاتفاقية سارية النفاذ لفترة عشر (10) سنوات وتظل سارية النفاذ بعد ذلك ما لم يتم انهاءها وفقا للفقرة 3 من المادة.
3. يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين انهاء هذه الاتفاقية بنهاية فترة العشر سنوات الاولى او في اي وقت بعد ذلك بإرسال الى الطرف المتعاقد الاخر اخطار مسبق مدته سنة واحدة عن طريق القنوات الدبلوماسية.
4. فيما يتعلق بالاستثمارات التي تم القيام قبل تاريخ انتهاء هذه الاتفاقية، فان أحكام المواد 1 الى 13 تظل سارية لمدة 10 عشر سنوات بعد هذا التاريخ.
وإثباتا لذلك، قام الموقعون أدناه، المفوضون حسب الأصول بالتوقيع على هذه الاتفاقية



حررت من نسختين في مدينة دبي بتاريخ 2022/23/24 باللغات العربية والانجليزية،
ويكون لكلا النصين حجية متساوية. وفي حالة الاختلاف في تفسير احكام هذه الاتفاقية يسود
النص الانجليزي.


عن حكومة

جمهورية غويانا التعاونية


عن حكومة

دولة الإمارات العربية المتحدة



AGREEMENT

BETWEEN

**THE GOVERNMENT OF THE UNITED ARAB
EMIRATES**

AND

**THE GOVERNMENT OF THE CO-OPERATIVE
REPUBLIC OF GUYANA**

FOR

**THE PROMOTION AND RECIPROCAL
PROTECTION OF INVESTMENTS**



The Government of the United Arab Emirates and the Co-operative Republic of Guyana (hereinafter referred to as the “Contracting Parties”);

Desiring to create stable framework and maintain favorable conditions for investments and intensifying economic cooperation between the two Countries;

Recognizing that the promotion and reciprocal protection of such investments will be conducive to the stimulation of business initiatives and to the increase of prosperity in both Contracting Parties;

Agreeing that a stable framework for investment will maximize effective utilization of economic resources and improving living standards in both Contracting Parties;

Have agreed as follows:

ARTICLE 1 **Definitions**

For the purposes of this Agreement:

1. The term “investment” means every kind of asset which is owned directly or indirectly and invested by investors of one Contracting Party on the territory of the state of the other Contracting Party in accordance with its laws and regulations , including in particular:
 - a. movable and immovable property as well as any other rights, such as mortgages, pledges, usufructs and similar rights;
 - b. shares, stocks, debentures and other forms of participation in a company;
 - c. debentures, bonds, loans and other forms of sovereign debt;
 - d. claims to money or any other assets or performance having an economic value ;
 - e. a loan to an enterprise;
 - f. any other kind of interest in an enterprise;
 - g. an interest arising from:
 - (i) a concession conferred pursuant to the law of a Party or under a contract;
 - (ii) a turnkey, construction, production or revenue-sharing contract;
or
 - (iii) other similar contracts;



- h. intellectual and industrial property rights, such as copyrights, trademarks, patents, technical processes, and know-how, which are related to the investment, and
- i. rights conferred by law or contract such as concessions, licenses, authorization or permits. Natural resources shall not be covered by this Agreement for both Contracting Parties..

Claims to money involving the kind of interest set out in (a) to (f) above shall not include:

- i. commercial contracts for the sale of goods or services by a national or a company of a Contracting Party to a national or a company in the territory of the other Contracting Party; or
- ii. the extension of credit in connection with commercial transaction such as trade financing.

In order to qualify as an investment for the purposes of this Agreement, an asset must have the characteristics of an investment, including such characteristics as the commitment of capital or other resources, the expectations of gain or profit, and the assumption of risk.

Any arbitration award or any order or judgment rendered with regard to the investment shall not be considered an investment for the purposes of this Agreement.

- 2. The term "investor" of a Contracting Party shall mean:
 - a) Any natural person who is a national of that Contracting Party in accordance with its legislation;
 - b) Any juridical person constituted or organized in accordance with the legislation of that Contracting Party.
- 3. The term "territory" shall mean:
 - a. In respect of the United Arab Emirates: the territory of the United Arab Emirates, its territorial sea, airspace and submarine areas over which the United Arab Emirates exercises in accordance with international law and the law of United Arab Emirates sovereign rights; including the Exclusive Economic Zone and the mainland and islands under its jurisdiction in respect of any activity carried on in its water, seabed and subsoil in connection with the exploration for or the exploitation of the natural resources by virtue of its law and international law.
 - b. In respect of the Co-operative Republic of Guyana: means the territory of the Cooperative Republic of Guyana including land, territorial waters and the airspace above it and other maritime zones including the exclusive economic zone and continental shelf over which the the Cooperative Republic of Guyana has sovereignty, sovereign rights or exclusive



jurisdiction in accordance with their respective laws in force, the 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea and international law.

ARTICLE 2
Promotion of investments

Each Contracting Party shall, subject to its general policy in the field of foreign investment, promote in its state territory investments by investors of the other Contracting Party and shall admit or permit such investments in accordance with its laws and regulations and shall maintain favorable conditions for such investments.

ARTICLE 3
Protection and treatment of investments

1. Each Contracting Party shall accord to the investments made by investors of the other Contracting Party in the territory of the state of the former fair and equitable treatment and full protection and security in accordance with its laws and regulations and principles of customary international law.
2. For greater certainty a Contracting Party breaches the obligation to provide fair and equitable treatment set out in paragraph 1 of this Article, only if it adopts measures or series of measures that constitute:
 - a) denial of justice, including a fundamental breach of due process, in criminal, civil or administrative proceedings;
 - b) manifested arbitrary conduct; or
 - c) harassment, coercion, duress or similar bad faith conduct;
3. Neither Contracting Party shall in any way impair by discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments made by investors of the other Contracting Party.
4. Each Contracting party shall observe any obligation which it has assumed with respect to the investment of the investor of a Contracting Party
5. A determination that there has been a breach of another provision of this Agreement or of a separate international agreement does not establish that there has been a breach of this Article.



ARTICLE 4
Most Favored Nation Treatment

1. Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party and to their investments treatment no less favorable than that it accords, in like circumstances to investors of any third state and their investments, in relation to the management, conduct, operation and disposal of investments.
2. The provisions of this Agreement shall not be construed so as to oblige one Contracting Party to extend to the investors of the other Contracting Party the benefit of any treatment, preference or privilege resulting from:
 - a) Membership of any existing or future regional economic integration agreement or organization or customs union of which one of the Contracting Parties is or may become a Party; or
 - b) Any international agreement or arrangement relating wholly or mainly to taxation or any domestic legislation relating wholly or mainly to taxation.
3. Provisions of this Article shall not apply to government procurement, subsidies, and loans, guarantees, insurance accorded to domestic companies.

ARTICLE 5
National Treatment

1. Each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party and to their investments treatment no less favourable than the treatment it accords in like circumstances to its own investors and their investments, only in relation to the management, conduct, operation and disposal of investments.
2. Provisions of this Article shall not apply to government procurement, subsidies, and loans, guarantees, insurance accorded to domestic companies; and shall not prevent either Contracting Party from granting special incentives only to its own nationals and companies in accordance with its laws and regulations in order to simulate the creation or growth of local industries. Provided that such incentives do not impair the investments or the activities in connection with an investment of nationals and companies of the other Contracting Party.

ARTICLE 6
Expropriation

1. Neither Contracting Party shall expropriate, nationalize or take other similar measures having equivalent effect (hereinafter referred to as "expropriation") against investments of investors of the other Contracting party, except where such expropriation is carried out:
 - a) for public purposes;
 - b) on a non-discriminatory basis;
 - c) with the payment of prompt, adequate and effective compensation; and



- d) In accordance with due process of law.
2. The compensation shall amount to the market value of the investment immediately before the expropriatory measures were adopted or immediately before the imminent measures were of public knowledge, whichever is earlier, (hereinafter the "date of value"). For the sake of clarity, the date of value shall be applied to assess the compensation to be paid regardless of whether the criteria specified in paragraph 1 of this Article have been met.
 3. The fair market value will be calculated in a freely convertible currency, per the exchange rate on the date of the value. The compensation shall include interests at a fixed commercial rate in accordance with the market criteria for that currency, accrued from the date of expropriation until the date of payment. The compensation shall be paid without unjustified delay, be fully realizable and freely transferable. Where the fair market value cannot be ascertained, the compensation shall be determined in equitable manner taking into account all relevant factors and circumstances, such as the capital invested, the nature and duration of the investment, replacement, and book value.
 4. Without prejudice of the Dispute Settlement Mechanism established in Article 12 paragraph 4, the legality of the measure and the amount of the compensation may be challenged before the judicial authorities of the Contracting Party adopting it. An investor affected by the action undertaken by a Contracting Party shall have the right for prompt review or challenge of its case before a court of law or other independent impartial forum of that Contracting Party.
 5. Notwithstanding the provisions of this Article, sovereign assets and sovereign wealth funds shall not be subject to nationalization, expropriation, sequestration, blocking or freezing by a Contracting Party nor shall they be directly or indirectly subjected to any of these measures on a request from a third party.

ARTICLE 7

Compensation for losses

1. Investors of either Contracting party who suffer loss of their investments in the territory of the state of the other Contracting Party due to war or other armed conflict, civil disturbances, a state of national emergency, revolt, insurrection or riot shall be accorded with respect to restitution, indemnification, compensation or other settlement, treatment no less favorable than that accorded to its own investors or to investors of any third state, whichever is more favorable.
2. Without prejudice to paragraph 1 of this Article, investors of a Contracting Party who in any of the events referred to in that paragraph suffer a loss in the territory of the state of the other Contracting Party resulting from:



- a) sequestration, confiscation or requisitioning of its investment or part thereof by the other Contracting Party authorities; and
- b) destruction of its investment or part thereof by the la authorities of the other Contracting Party, which was not required by the necessity of the situation; shall be accorded restitution or compensation.

ARTICLE 8 Transfers

1. Each Contracting Party shall ensure free transfer of payments relating to an investment into and out of the territory of its state without delay. Such transfers include:
 - a. initial capital and additional amounts for the maintenance or increase of an investment;
 - b. returns on investments;
 - c. proceeds from the sale of all or any part of the investment or from partial or complete liquidation of the investment;
 - d. payments made under a contract, including a loan agreement;
 - e. earnings of personnel engaged from abroad in connection to an investment in its territory; and
 - f. payments made pursuant to Articles 6 and 7 of this Agreement;
2. Each Contracting Party shall permit transfers relating to an investment to be made in a freely convertible currency at the market rate of exchange prevailing on the date of transfer.
3. Notwithstanding the provisions of this Article, a Contracting Party may prevent temporarily a transfer through the equitable, non-discriminatory and good faith application of its laws relating to:
 - (a) bankruptcy proceedings, company restructuring or insolvency;
 - (b) compliance with judicial, arbitral or confirmed administrative verdicts and awards; or
 - (c) compliance with tax obligations.

ARTICLE 9 Denial of Benefits

1. Benefits of this Agreement shall not be available to an Investor of a Contracting Party, if the main purpose behind the acquisition of the nationality of that Contracting Party was to obtain benefits under this Agreement that would not otherwise be available to such Investor.



2. A Contracting Party may deny the benefits of this Agreement to:
- (a) an Investor of the other Contracting Party that is a juridical person of such Contracting Party and to an investment of such investor if the juridical person is owned or controlled by investors of a third party and the Denying Contracting Party does not maintain diplomatic relations with the third party;
 - (b) an Investor of the other Contracting Party that is a juridical person of such other Contracting Party and to investments of that investor, if an investor of a non – Contracting Party owns or controls the juridical person or the juridical person has no substantial business activities in the territory of the other Contracting Party; or
 - (c) an investor who acquires the nationality of a third party for the main purpose of getting the benefit of this Agreement that would not otherwise be available to that investor.

Article 10

Prohibition of Performance Requirements

A Contracting Party may not impose or enforce the following requirements, or enforce a commitment or undertaking, in connection with the establishment, acquisition, expansion, management, conduct, operation, enjoyment or sale or other disposition of a covered investment or any other investment in its territory:

- (a) to export a given level or percentage of a good or service;
- (b) to achieve a given level or percentage of domestic content;
- (c) to purchase, use, or accord a preference to a good produced or service provided in its territory, or to purchase a good or service from a person in its territory;
- (d) to relate the volume or value of imports to the volume or value of exports or to the amount of foreign exchange inflows associated with that investment;
- (e) to restrict sales of a good or service in its territory that the investment produces or provides by relating those sales to the volume or value of its exports or foreign exchange earnings;
- (f) to transfer technology, a production process, or other proprietary knowledge to a person in its territory;



- (g) to supply exclusively from the territory of the Party a good that the investment produces or a service it provides to a specific regional market or to the world market; or
 - (h)
 - (i) to purchase, use or accord a preference to, in its territory, technology of the Contracting Party or of a person of the Contracting Party or
 - (ii) that prevents the purchase or use of, or the according of a preference to, in its territory, a technology.
2. A measure that requires an investment to use a technology to meet applicable health, safety or environmental requirements is not inconsistent with subparagraphs 1(f), 1(h), and 3(e).
3. A Contracting Party may not set as a condition the receipt or continued receipt of an advantage, in connection with a covered investment or any other investment in its territory, on compliance with the following requirements:
- (a) to achieve a given level or percentage of domestic content;
 - (b) to purchase, use or accord a preference to a good produced in its territory, or to purchase a good from a producer in its territory;
 - (c) to relate the volume or value of imports to the volume or value of exports or to the amount of foreign exchange inflows associated with that investment;
 - (d) to restrict sales of a good or service in its territory that the investment produces or provides by relating those sales to the volume or value of its exports or foreign exchange earnings; or
 - (e)
 - (i) to purchase, use or accord a preference to, in its territory, technology of the Contracting Party or of a person of the Contracting Party; or
 - (ii) that prevents the purchase or use of, or the according of a preference to, in its territory, a technology.
4. In relation to paragraphs 1 and 3:
- (a) Paragraph 3 does not prevent a Party from conditioning the receipt or continued receipt of an advantage, in connection with a covered



investment or any other investment in its territory, on compliance with a requirement to locate production, provide a service, train or employ workers, construct or expand particular facilities, or carry out research and development, or to comply with a requirement seeking to promote gender equality, in its territory.

- (b) Subparagraphs 1(f), 1(h), and 3(e) do not apply if:
- (i) the requirement is imposed or the commitment or undertaking is enforced by a court, administrative tribunal or competition authority to remedy an alleged violation of domestic competition law; or
 - (ii) a Contracting Party authorises the use of an intellectual property right in accordance with Article 31 of the TRIPS Agreement or a measure requires the disclosure of proprietary information that falls within the scope of, and is consistent with, Article 39 of the TRIPS Agreement.
- (c) Subparagraphs 1(h) and 3(e) do not apply to a measure that a Party adopts or maintains with respect to financial institutions.

5. Paragraphs 1 and 3 do not apply to a requirement other than the requirements set out in those paragraphs.

6. The provisions of:

- (a) subparagraphs 1(a), (b) and (c), and 3(a) and (b), do not apply to a qualification requirement for a good or service with respect to export promotion and foreign aid programs;
- (b) subparagraphs 1(b), (c), (f), (g), (h), and 3(a), (b), and (e) do not apply to procurement by a Party or a state enterprise; and
- (c) subparagraphs 3(a) and (b) do not apply to a requirement imposed by an importing Party relating to the content of a good necessary to qualify for a preferential tariff or preferential quota.

7. This Article does not preclude enforcement of any commitment, undertaking or requirement between private parties, if a Party did not impose or require the commitment, undertaking or requirement.



ARTICLE 11
Right to Regulate

1. Nothing in this Agreement shall be construed to prevent a Contracting Party from adopting, maintaining or enforcing any measures otherwise inconsistent with this Agreement that it considers necessary to:
 - a) secure compliance with laws and regulations of the Contracting Party that are not inconsistent with this Agreement;
 - b) protect environment or human, or plant life or health;
 - c) regulate the conservation of exhaustible natural resources; or
 - d) ensure the maintenance or restoration of international peace or security, or the protection of its own essential security interests.
2. The adoption, maintenance or enforcement of such measures is subject to the requirement that they are not applied in an arbitrary, discriminatory or unjustifiable manner or do not constitute a disguised restriction on investments of the other Contracting Party.

ARTICLE 12
Settlements of Investment Disputes between the investor and the other Contracting Party

1. This Article applies to legal disputes between an investor of one Contracting Party and the other Contracting Party arising out of the investment of the former in the territory of the state of the latter Contracting Party. Such dispute shall concern an alleged breach of an obligation of the Contracting Party under this Agreement which caused loss or damages to the investor of the other Contracting party.
2. To start consultations, the investor shall deliver to the Contracting Party a written notice specifying details of the dispute such as:
 - a. the name and address of the disputing investor;
 - b. the provisions of this Agreement alleged to have been breached; and
 - c. the factual and legal basis for the claim.
3. If the dispute cannot be settled amicably within six months from the date of receipt of the written notice, the dispute shall upon the request of the investor be settled as follows:
 - a. by a competent court of the Contracting Party in whose territory the investment is made; or



- b. by arbitration by the International Centre for Settlement of Investment Disputes (ICSID), established by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, opened for signature at Washington on 18th March 1965 provided both Contracting Parties are party to the said Convention; or
 - c. by the Additional Facility of ICSID, if only one of the Contracting Parties is a signatory to the Washington Convention; or
 - d. by arbitration before the tribunal of three arbitrators in accordance with the Arbitration Rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), as amended in 2010. In case of arbitration, each Contracting Party, by this Agreement consents in advance to submit any such dispute to the tribunal constituted in accordance with the said rules.
4. The award shall be final and binding. Each Contracting Party shall ensure the recognition and enforcement of the arbitral award in accordance with its laws and regulations and norms and principles of international law.
 5. Disputes arising out of any other agreement concluded between the investor and any designated entity of a Contracting Party or its local government concerning the investment of those investors shall be settled according to the dispute settlement procedure stipulated therein.
 6. In case of initiation of dispute settlement proceedings under any of the forums provided for in paragraph 3 of this Article, the selected forum shall be final.
 7. No investment dispute may be submitted for resolution by arbitration under paragraph 3 of this Article if more than five years have elapsed from the date on which the investor first acquired or should have acquired knowledge of the alleged breach and loss or damage that the latter has allegedly incurred.

ARTICLE 13

Settlement of Disputes between the Contracting Parties

1. Any dispute between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement shall, as far as possible, be settled through consultations and/or other diplomatic channels.
2. If the Contracting Parties cannot reach an agreement within six (6) months following the date on which the consultations were requested and/or other diplomatic channels were initiated by either Contracting Party, the dispute shall, upon the request of the Contracting Party, be submitted to an arbitral tribunal.



In the absence of an agreement by the Contracting Parties to the contrary, arbitration proceedings shall be conducted in accordance with the Permanent Court of Arbitration Optional Rules for Arbitrating Disputes between Two States, except as modified by the Contracting Parties or this Agreement.

3. Unless the Contracting Parties otherwise agree, the dispute shall be resolved by a three member arbitration tribunal. Each Contracting Party shall appoint one arbitrator within two months from the date on which either Contracting Party receives from the other Contracting Party a request for arbitration. The two arbitrators thus selected shall together within a further two months period, select a third arbitrator who is a national of a third State. The third arbitrator once approved by the two Contracting Parties, shall act as Chairman of the arbitral tribunal.
4. If any member of the arbitral tribunal is not selected within the time frames defined in paragraph 3 of this Article, Secretary-General of the Permanent Court of Arbitration, upon the request of either Contracting Party, shall appoint, in his or her discretion, the arbitrator or arbitrators not yet appointed.
5. The place of the arbitration proceedings shall be The Hague, the Netherlands.
6. The arbitral tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. The decisions shall be final and binding upon each Contracting Party.
7. Expenses incurred by the arbitrators, and other costs of the proceedings, shall be borne equally by the Parties. The arbitral tribunal may, however, in its discretion, decide that a higher proportion of costs shall be paid by one of the two Contracting Parties.

ARTICLE 14

Entry and Sojourn of Personnel

1. The Contracting Parties shall within the framework of their national laws and regulations give due consideration to applications for the entry and sojourn of persons of either Contracting Parties in connection with an investment
2. In accordance with its domestic law and regulation, a Contracting Party may allow enterprises to appoint senior management positions to natural persons of any particular nationality, provided that they are nationals of a State that has diplomatic relations with both Contracting Parties.



ARTICLE 15
Application of the Agreement

This Agreement shall apply to investments made in the territory of the state of one Contracting Party in accordance with its laws and regulations by investors of the other Contracting Party before or after the entry into force of the Agreement, but shall not apply to any dispute that was settled before its entry into force.

ARTICLE 16
Amendments

This Agreement may be amended in writing by the mutual consent of the Contracting Parties. Such amendments shall enter into force according to the same procedure as the Agreement.

ARTICLE 17
Entry into Force, Duration and Termination

1. This Agreement shall enter into force on the thirtieth day following the date of receipt of the last written notification, through diplomatic channels, on the completion of all internal legal procedures necessary for the entry into force of this Agreement for the Contracting Parties.
2. This Agreement shall remain in force for a period of ten (10) years and shall continue to be in force thereafter unless terminated in accordance with paragraph 3 of this Article.
3. Either Contracting Party may terminate this Agreement at the end of the initial ten-year period or at any time thereafter by sending to the other Contracting Party 1 year prior written notice through the diplomatic channels.
4. With respect to investments made prior to date of termination of this Agreement, the provisions of Article 1 through 13 shall remain in force for a further period of ten (10) years following such date.



IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, duly authorized to that effect, have signed this Agreement.

DONE at Dubai on thisday of 24.....March, 2022 duplicate each in the Arabic, and English languages. Both texts being equally authentic. In case of divergence in interpretations of provisions of this Agreement by the Contracting Parties, the English text shall prevail.

**ON BEHALF OF THE GOVERNMENT OF
THE UNITED ARAB EMIRATES**

**ON BEHALF OF THE GOVERNMENT
OF THE CO-OPERATIVE REPUBLIC OF
GUYANA**